

# جامعة باتنة [1]

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير.

كرفا بـ "العادية في مقاييس"

"الاقتصادي".

أجب عن الأسئلة التالية :

من (I) حدد معنى المصطلحات التالية : (10 علامات)

[1] - التقادم القانونية وتقادم الودائع.

[2] - سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الصيفي عند كينز.

[3] - المؤسسات المالية النقدي والمؤسسات المالية الإنقدادي.

[4] - قاعدة الأصول المبزي في الورثة وقاعدة النطاء التسييري.

[5] - الودائع الآجلة.

من (II) ما يقال عنه كينز أنه ظانطع في تحليله التقديري على مجموعه من

المتعلقات ليصل في النهاية /1/ مجموعه من عوامل محددة

لطلب على التقادم. كيف ذلك؟

بالتفصيل

قرارحة : الإجماع صوبه لجامعة باتنة الثانية

[الاقتصاد ، تجارة ، تسيير]

جامعة الهمود جمهورية ليبية  
الاقتصادي

1- جائحة الـ 100 الأولى:

\* مفهوم المصطلحات: (كل مصطلح عليه عدامة واحدة).

1- المقدمة والقانونية: يمثل هذا النوع من المقدمة المثلثة من المقدمة، حيث تدور المقدمة، لهذا النوع مع طبعه والدول والحكومات في قارة أوروبا الغربية، ملوك لفرنسا بحسب دساتيرهم وللساخن، وهو من خصائص هذه المقدمة، آخر.

\* آراء وآراءها بطلب وحيد سلطة مركزية تستطيع باسم القائلين أن تصدر لها قوة الإرادة القانونية.

\* في بداية ظهور هذا النوع من المقدمة كانت قابلة للتعديل وتصدير.

\* قيوداً لها في حياد لات التي رويت في مقدمة بالسلطة التي تتولى إصدارها وقوتها القائمة التي صدرت على جهة.

2- تقدمة الدافع: إلى جانب ماستخدم المقدمة القانونية في كل معاملات والمعاملات إلا أنه كان يأخذ معاوناً معها حيث تكون له وسائل الدفع الخاصة بمتقديم السلع والخدمات ودفع الضرائب (الرسوم) المالية ونحو ذلك، وهذا يعود إلى تقييم الشيكات كداة في المقدمة القانونية، خاصة بعد ظهور المبادرة التي يدعى لها علماً، وهذا النوع من المقدمة (أي تقييم) يدعى علماً ① الدوافع الرئيسية ② الدوافع الفرعية.

3- سعر الفائدة المتقدمة: هو سعر الفائدة المتقدمة في إسهامه المتقدمة بمقابلة العرض والطلب.

4- سعر الفائدة الطبيعي: هو السعر النظري الذي يتعادل عدده الإيجار مع الاستئجار.

5- المؤسسات المالية النقدية، وهي تلك المؤسسات التي لها القدرة على تعبئته الموارد المالية وليس لها القدرة أو الحق في عرض المقدمة (مشتملة على إنتاج).

6- المؤسسات المالية (المقدمة): هي تلك المؤسسات التي لها القدرة على تعبئته الموارد المالية ولها القدرة واسعة في عرض واصدار المقدمة مثل: (البنك المركزي، البنوك التجارية)

7- قاعدة الأصول الحقيقية: هي قاعدة المقدمة التي يدارها البنك المركزي بكتاباته بخلاف الأصول بما تملكه الدولة من ممتلكات وأوراق صالية، معتبرة على انتزاعها وما زاد عنها.

تلك الأوراق والمستندات يغطى كارد بالذهب بأربعة ٥٠٠٪.

٨ - قاعدة الفحوى النصبي: وفقاً لعدة القاعدة فله البنك المركزي مطابق به يتناسب بغضهاء متتنوع لإصدار العملة على أن يشكل الذهب فيه نسبة معينة وأبداً في يغدو يساوي اراضيه التي يمتلكها البنك المركزي.

٩ - الودائع الاجماعية: (صـ ١ المصطلح عـ ٢٤٣ عـ ٢٧٣).

\* ينتهي هذه النزع من ينفرد / تعدد الودائع خلال عام ، إلا أنه لهذا النزع ثلاثة أسباب وهي:

١ - الودائع اتها بنته: هي تلك الأموال التي ينوه المودع في غيرها جهة فيما خلال فترة زمنية معينة وباستمراريته ينحو يدفعها تحت تصرف البنك التي يريد للنفر فيها حفظ تلك لفترة

٢ - الودائع بـ لها: هي تلك الأموال التي يدفعها المودع لدائنها، التي ليس

ولا يبغيه تطعيم كميتهما إلا بعد لا شعار مسبق للبنك.

٣ - ودائع التوفير والاستثمار: هي المبالغ المائية ارثأته من هاجة المزدوج والتي يود عنها لدى كثيارات التي صدرت إلى جانبه استثمار الاستفادة منها.

#### ٤) جاهة على السؤال الثاني:

\* لقد كان خلق كينز في تحليمه النقد على مجموعة من المنطقائق التي تتمثل في الأساس من نظرية العامة ولقد اختلفوا في ذلك :

(١) - يذكر كينز أنه ناؤه وحقيقة النقد في النقدية هي اتجاد علاقة محددة بين مكينة المسعود وأمساك العام للأسعار

(٢) - يقرر كينز في تحليمه الأدوات أن الرطبة الحقيقة للنقدية النقدية هي تغير ديناميكيه، الأسعار وكيفية انتقال هذا المستوى منه مركز توارثه إلى مركز توارثي آخر.

(٣) - يقرر كينز أيضاً أنه الشرط الذي يجب أن يتوفر لتحقيق الموارن المائية هو العلاقة بين الأداء المالي والاستثمار

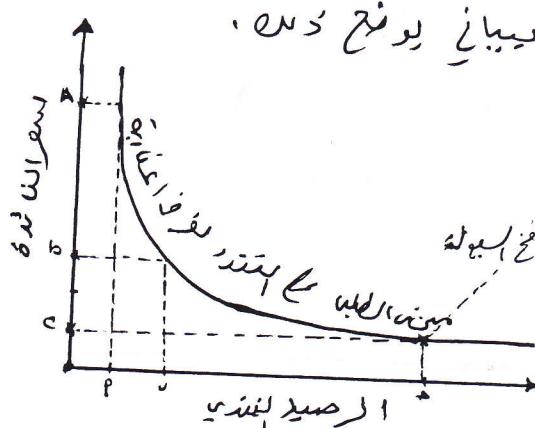
(٤) - يرى كينز أن سبب لا خلافي في العلاقة بين الأداء خارطة استثماره بعد أن يعود إلى إلخ خلافي بين سعر الفائدة النقدية وسعر الفائدة الطبيعية،

(٥) - يرى كينز أنه ليس سهلاً الضوء عليه تتغير أسعار السلع الاستهلاكية

وأسعار السلع لا مستهلاكية في نفس الاتجاه وبنفس الدرجة وفي نفس الوقت .

(٦) - تطير كثيرون في الستمار والادخار وذهب باعتبار الذي يحذو حذراً  
فلاستمار مختلف عن أولئك المترى عنه قرارات الا دخاً. لهذا الاختلاف  
العوامل التي تدفع كل واحد نحو الاستمار او نحو الادخار:  
بناء على ما يقدّم في تحليله التاريخي في عام 1936 ناتي انه  
الطلب على المتقدّم يتوقف على مجموعة من العوامل او الدوافع وهي:  
١- دافع المعاملات (٢) - دافع اخر هيكل (٣) - دافع المضاربة .  
٢- عامل (المعاملات) : لهذا العامل سنتعرف كون المتقدّم يوظيفها لوسيلة  
للتباين ، معه ذلك لا يستلزم المتقدّم منه طرف الازداد والمسارون ما تتسوّل  
كل صغارتهم عن طريق راجحتها عليهم بالمتقدّم تسلّم بدوره نتائجه .  
٣- عامل (هيكل) :

عامل الوجهات ②  
# يهان ماجيئ الآستان غير متاحية فإنه اهتمام زلدة فهو مهينا  
الفردية أو الجماعية أمر عكسه، وعنه فإنه الأفراد غالباً ما ينفطون بجزء من مهام  
لزيادة تهمتهم الجماعية.  
عامل المضاربة ③: يتصدى المضاربة عند كثرة عملية حركة بالرأسمال المالي في  
المال (أو بيع وشراء الأوراق المالية) بغرض تحقيق أرباح. واتهام هذه الأرباح  
على التغيرات الإيجابية أو السلبية التي حدثت في أسعار القاعدة، الذين في  
درجات عدم انتظامه متسللاً على القاعدة تصبح ضرورة بالنسبة لهاته الفئات  
ـ الآخرين (المغاربة). يشكل عام فائه عامل أو دافع للمضاربة يعني أنه  
يعد مرحلة انتها ضلالة يعني طلاق المتعدد (المتعدد بهائي في كل سبعة وسبعين يوماً  
الموبردة لقرار الأسماء والسترات عدداً لا يحصى من أسعار القاعدة عشرية، وهذا ما  
منه قوله إيجاد العام لقراراته والرسامي بيانه يوضح ذلك.



مع مارہ میں ہوتا تھا۔

-3-

طابنی